 https://doi.org/10.12816/0061671

Syntactic Phenomena in the Language of the Prophet's Hadith: An Analytical Study

Nidal Suleiman Al Qatamin
College of Education and Arts
Sohar University
nqatameen74@gmail.com

Received : 13/12/2022 Accepted :17/09/2023

Abstract:

This research is a number of stops with the Hadith language and tells us that the lesson of language and grammar did not benefit much of such high language, the grammatical aspect in the Hadith material is rich and full of benefits of the language, and grammarians could not overlook it, that this motivates modern students to travel back to this language to find in it a grammar that could deviate a little bit from the famous grammatical works, and perhaps this research could be the start to study this language.

Keywords: Hadith, Capacity, Arab Speech.

https://doi.org/10.12816/0061671

الظواهر النحوية في لغة الحديث النبوي الشريف دراسة تحليلية

نضال سليمان القطامين
كلية التربية والآداب
جامعة صحار
nqatameen74@gmail.com

الاستلام : 2022/12/13 القبول : 2023/09/17

الملخص:

هذا البحث جملة وقفات مع لغة الحديث النبوي الشريف، تدلنا على أن الدرس اللغوي والنحوي لم يفد كثيرًا من هذه اللغة العالية، إن المادة النحوية في لغة الحديث الشريف مادة غنية بالفوائد، وما كان للنحاة أن يبتعدوا عنها، إن هذا ليحفز الدارسين في عصرنا الحديث إلى العودة لهذه اللغة؛ ليقفوا فيها على نحو قد يبتعد قليلًا عن المشهور في المصنفات النحوية، ولعل هذا البحث يكون الانطلاقة إلى دراسة هذه اللغة.

الكلمات المفتاحية: الحديث، سعة، كلام العرب.

المقدمة:

هذه ورقات أقف فيها على مادةٍ لغوية تبتعدُ عن المألوفِ في قواعد النحو واللغة.

أقولُ: تبتعد عن المألوف في قواعد العربية، وذلك لأنّ النحاةَ واللغويين الأوائل لم يستوفوا الاستقراء، واقتصروا على الكثيرِ الشائع، وعدّوا ما ابتعد عن هذا الكثيرِ "لغة"، إن هذا المصطلحَ الأخير "لغة" ذهبوا فيه إلى أنّه شيء مما ندعوه "لهجة" في مصطلحنِا المعاصر.

على أنهم لم يصلوا إلى الاستقراءِ الوافي في جهدهم اللغوي، ومن هذا أنهم لم يقفوا على لغةِ الحديث الشريف وقفات طويلة. إن حجتهم في ذلك تقوم على أن الحديثَ قد يروى بمعناه كما يروى بلفظه، وفاتهم أن الحديث من العلوم الإسلامية التي أولاها رجال الحديث عناية فائقة لم يحظ بها علم آخر من علومهم.

ومن هنا لم يكن للغة الحديث في استقرائهم ما كان للغة التنزيل، وربما قصّروا في هذا الجهد أيضًا، فلم يطيلوا النظر في لغة التنزيل أيضًا على مبلغ انصرافهم لـ (معاني القرآن)، لقد شغلوا بالأقوال النادرة يطلقها الأعراب في لغة من لغات القبائل، واحتفلوا بهذه "النوادر" أيّما احتفال، ونحن واجدون في لغة الحديث الشريف مواد لغوية لا تأتلف هي والقواعد المسطورة في المصنفات النحوية المشهورة.

مشكلة الدراسة:

حملتْ هذه الدراسةُ عدة أسئلة مؤداها: كيف جاءت بعض الأحاديث النبوية على غير المشهور والمعروف في أمهات كتب اللغة؟ هل يَتعارض سياق الأحاديث مع بعض القواعد اللغوية؟ هل كانت القاعدة اللغوية أحيانًا غير جامعة مانعة؟ هل نستطيع قراءة ظاهر الحديث ليتسق مع ما اشتهر من القواعد؟

منهج الدراسة:

النبوية التي قد يُشْكِلُ سياقها اللغوي على قارئها، ومُجملُها إحدى عشرة مسألة –وهي نزر من فيض– وردت في كتب الأسانيد، ووُضع كل حديث تحت عنوانها من الجملة التي هي موضع إشكالها. واختُتمت الدراسة بأهم النتائج.

خلفية الدراسة:

من الدراسات الحديثة التي تناولت اللغة الشريفة دراسة الباحث الفلسطيني ناصر الدين أبو خضير، المنشورة في مجلة العلوم الإنسانية الصادرة عن جامعة بير زيت في المجلد السادس والعشرين عام (2015)، والتي جاءت بعنوان" لغة الحديث النبوي الشريف في ضوء تداوليّة النحو العربي المُوطَّأ أنموذجًا" وهي تعنى بدراسة الظّواهر اللغوية في الحديث النبوي التي تميز اللغة المنطوقة، نحو المفاعيل التي يكثر معها حذفُ العامل، وأسماءُ الأفعال، والنّصْب على نزع الخافض، وهي تُثبت أهمّية التّقعيد النّحوي وَفْق تلكم الظّواهر القائمة على شيوع الاستعمال، لا على نصوص مصنوعة، أو أدبية رفيعة، تتجانف عن لغة الحوار اليومي.

كما قام الباحث حسام بهنساوي بدراسة تحمل عنوان"الاطراد والعدول في لغة الحديث النبوي الشريف دراسة أسلوبية في الأصوات والأبنية والتراكيب"، وهو بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة في العدد الرابع والعشرين سنة 1999م.

وكلا البحثين لم يتطرقا إلى ما ذكرت من مسائل قد وقفت عليها في كتب الأحاديث، لذا جاءت هذه الدراسة لإكمال جهد مشكور قام به الباحثان، وسأعرض في هذا البحث لنماذج لغوية وردت في الحديث الشريف تخالف المشهور المعروف في قواعد اللغة العربية.

الحديث وكتب النحو:

احتج النحويون في مصنفاتهم بالحديث النبوي الشريف على درجات متفاوتة، حتى لا نكاد نجد كتابًا من كتب النحو قديمها وحديثها لا يستشهد بالحديث، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن الحديث النبوي لم يستثن من مصادر الاحتجاج، وإن لم يبلغ ما بلغته المصادر الأخرى، ففي كتاب سيبويه ثمانية أحاديث استدل بها سيبويه من دون أن يشير إلى أنها أحاديث نبوية، إذا كان يقول: (ومثل ذلك)، (وذلك قولك)، (ونحو قولك).

من أمثلة الأحاديث المذكورة في كتابه:

- حديث: "ونخلع ونترك من يفجرك"، أورده سيبويه في باب الفاعلين والمفعولين (Sibawayh, 1988, p. 74)
- حديث :" الناس مجزيون بأعمالهم..."أورده في باب (ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف) (Sibawayh, 1988, p. 258)حديث: "ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"، احتج به في باب ما يكون من الأسماء صفة مفردة (Sibawayh, 1988, p. 32).

أما الزمخشري صاحب المفصل فقد استشهد في كتابه ببعض الأحاديث النبوية، منها ما ورد في كتاب سيبويه، وزاد عليها ثلاثة:

- حديث: "هؤلاء المحمدون بالباب"، أورده في باب العلم، فصل تعريف المثنى والمجموع من العلم (Al-Zamakhshari, 1999, p. 43).
- حديث: "إذا ذكر الصالحون فحَيْهلا بعمر"، استشهد به في أحكام (حيهلا) (ibid, p. 227).
- حديث: "ليس في الخضروات صدقة"، أورده في باب جمع ما آخره ألف التأنيث (ibid, p. 227).

غير أننا نجد من النحاة من خالف بعض النحويين الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالحديث الشريف، ومن هؤلاء الرضي، فهو مع جمهرة النحاة الذين قالوا بصحة الاستشهاد بالحديث، ويظهر ذلك جليًّا في شرح الكافية، حيث يكثر من إيراد شواهد الأحاديث، حتى بلغت ستين موضعًا من كتابه، أذكر منها:

- حديث: "الثيب يعرب عنها لسانها"، وهو من الأحاديث التي استشهد بها صاحب الكتاب (Al-Radi, 1998, part 1, p. 63).
- حديث: "إن الله يناهكم عن قيل وقال"، أورده في باب شرط وزن الفعل في منع الصرف (ibid, p1 , p 94)

ويرى ابن هشام أن الحديث الشريف مصدر أساسي من مصادر الاحتجاج اللغوي، لذلك أولاه عناية خاصة، فأكثر من الاستشهاد به في كتبه عمومًا، وفي كتابه مغني اللبيب خصوصًا، الذي كثرت فيه مواضع الاستشهاد حتى بلغت حد الكثرة نحو خمسة وتسعين حديثًا (Ibn Hisham, 1991).

أما السيوطي فقد كان من مانعي الاحتجاج بالحديث، متّبعًا في ذلك من سبقه في فكرة المنع، وعلى رأسهم ابن الضائع (ت680هـ)، وأبو حيان (ت754هـ)، إلا أنه لم يستطع تجاوز الاستشهاد بالأحاديث في كتابه همع الهوامع، إذ نجده يستند إلى عدد غير قليل من الأحاديث بلغت مائة وخمسة وخمسين حديثًا، وقد كان منهجه في ذلك أنه يستدل بالأحاديث التي تتفق والقواعد النحوية، ويترك الأحاديث التي تخالف ذلك، بل تجده يطعن في الرواية حتى تسلم له القاعدة (Al-Suyuti, 1998).

غير أن ابن مالك مثّل منعطفًا حاسمًا في تاريخ الدرس النحوي في موضوع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، إذ أولاه اهتمامًا كبيرًا وعناية بالغة، وعدّه مصدرًا أساسيًّا من مصادر الاحتجاج على صحة الظواهر اللغوية، وإثبات القاعدة النحوية، وهذا واضح في جميع مصنفاته، فكان يعتمد في شرح المادة اللغوية على الشواهد القرآنية، فإن كان قد تعذر الشاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شي عدل إلى أشعار العرب، مخالفًا بذلك منهج من سبقه في استنباط القواعد.

والمتتبع للقضية في التراث اللغوي القديم، لا يجد في كتب النحاة الذين قعّدوا النحو وأصّلوا أصوله، ولا في كتب الصرفيين الذين تحدثوا عن السماع والقياس واللغة التي يقاس عليها، حتى زمن ابن الضائع وتلميذه أبي حيان، أي إشارة إلى موقف النحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج به.

فما سبب عدم تجويز بعضهم الاحتجاج به؟ وما سبب إعراض بعضهم عن الاستشهاد بالحديث؟ ولمَ لم يصرح بعض الذين احتجوا به من الأوائل بأن هذا المحتج به من الحديث الشريف؟

يفسر أبو حيان موقف المانعين بأمرين:

الأول : تجويز الرواة نقل الحديث الواحد بألفاظ مختلفة، مع أن النبي –صلى الله عليه وسلم– لم ينطق تلك الألفاظ جميعها، وإنما أتى الرواة بالمرادف منها، ولم يأتوا باللفظ النبوي الفصيح، وذكر بعض الأمثلة من الحديث الشريف على ذلك.

الثاني: إنّ كثيرًا من الرواة من غير العرب، "ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو"، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون.

قال أبو حيان: "وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث".

والحقّ أن تجويز الرواية بالمعنى، قد أحيط عند المجوزين بشروط لم تتوافر إلا في الصحابة والتابعين وكبار أئمة الفقهاء والرواة، ممّن كانت

لغتهم سليقة وجبلتهم عربية، فلو غيّر أحدهم وهو العربي المطبوع لفظًا بلفظ آخر مرادف له، لكان على النحاة تفضيله على غيره من كلام العرب؛ لأن صاحبه في البيئات العربية الفصحى لا يسمح بالتردد في قبوله والأخذ به، لذلك قال أحمد بن حنبل في الشافعي: "إن كلامه في اللغة حجة" (Al-Suyuti, 1998).

مجيء التمييز بعد فاعلِ نِعمَ وبئس ظاهرًا:

جاء في حديثِ قولِ النبيّ صلى اللهُ عليه وسلّم: "نِعمَ المنيحةُ اللقحةُ. الصفيّ مِنحةٌ" (Bukhari, 2007) قالَ ابنُ مالكٍ: "تضمّن الحديثُ وقوعَ التمييزِ بعد فاعلِ نِعمَ وبئس ظاهرًا، وهو ممّا منعَهُ سيبويه: فإنه لا يجيز أن يقعَ التمييز بعد فاعل نِعمَ وبئسَ، إلا إذا أُضمر الفاعلُ" (Ibn Malik, 2009)، من ذلك قوله تعالى﴿: بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾ (Surah Al-Kahf, verse 50).

أقولُ: كأنّ سيبويه يعتمدُ على ما وردَ من لغةِ التّنزيل، وعلى ما جاء من كلامِ العربِ موافقًا لما وردَ في لغة التنزيل، وهو ما استشهدَ به النحاةُ كقول بعضِ الطائيين:

لنِعمَ امرأٌ أوسٌ إذا أزمةٌ عَرَتْ ... وبِئْسَ للمعروفِ ذو كانَ عوّدا

والذي في كتب النحو أنّ المبرّد أجاز وقوعه بعد الفاعل الظاهر، كما في "المقتضب" (Al-Mubarrad, 1994)، وحجة أهل المنع، وهو مذهب سيبويه وجماعة، بعد الفاعل الظاهر: "إن التمييز يأتي لرفعِ الإبهامِ، ولا إبهامَ إلا بعدَ الإضمارِ، فتبين تركهُ مع الإظهار" (Sibawayh, 1988).

قال ابن مالك: "وهذا الكلامُ تلفيقٌ، عارٍ من التحقيقِ، فإنَّ التمييزَ بعد الفاعلِ الظاهرِ، وإنْ لم يرفعْ إبهامًا، فإنّ التوكيدَ به حاصلٌ فيسوغُ استعمالاً، كما ساغَ استعمالُ الحالِ مؤكدةً" (Ibn Malik, 2009)، نحو: وَلَّى مُدْبِرًا (Surah An-Naml, verse 10) و ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّا﴾ (Surah Maryam, verse 33).

مع أن الأصلَ فيها أنْ يبينَ بها كيفيةً مجهولةً فهكذا التمييز أصله أن يُرفعَ به إبهامٌ، نحو: له عشرون درهمًا، ثم يجاء به بعد ارتفاعِ الإبهام قصدًا للتوكيد، نحو: عنده من الدراهم عشرون درهمًا. ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾ (Surah At-Tawbah, Verse 30).

"وكقول أبي طالب:

ولقد علمتُ بأنّ دينَ محمدٍ ... مِنْ خيرِ أديانِ البريّةِ دينا

فلو لم ينقلُ التوكيدُ بالتمييزِ بعد إظهار فاعلَ نِعمَ وبئسَ، لساغَ استعمالُه قياسًا على التوكيدِ به مع غيرها. فكيف وقد صحّ نقلهُ وقُرر فرعُه وأصلُه" (Ibn Malik, 1992).

أقول: ليس قول سيبويه وأصحابه من الأقوالِ الضعيفةِ المردودة، فهو عربيةٌ فاشيةٌ، وبها جاءتْ لغةُ التنزيلِ العزيز، وأُقيمتْ عليه لهذا السببِ القاعدةُ. غير أن ما ورد في حديث الرسولِ الكريمِ فهو من العربيةِ الأخرى، غير تلك التي فشتْ وشاعتْ، وليس من حاجةٍ إلى أنْ يؤتى لها بشرحٍ كما صنعَ ابنُ مالك ليبين أنّها حقيقةٌ وإنّ حاجة القائلين الأُول، ومنهم سيبويه بالمنعِ "تلفيقٌ عارٍ من التحقيق" كما ذهب.

ثم إنّ ما ورد منها في الشعر، فلنا أن نقول فيه: إنّها لغةُ الشعر يأتي إليها الشاعر مضطرًا، وغيرَ مضطرٍّ من كل سبيل.

والذي جاء في حديث رسول الأمة، وما وردَ نثرًا وشعرًا، هو من بابِ السعةِ في العربية، وهذا ما يتيح للدارسين في العربية المعاصرة أن يجدوا مجالاً في القول قبل أن يُهرعوا إلى حمل غير المشهور المخالف للقاعدة على الخطأ.

عدم جواز حذف المعطوف:

وقد ورد حذف المعطوف للعلم به في كلام محمد صلى الله عليه وسلم: "اجتنبوا الموبقات: الشركُ باللهِ والسحرِ"(Bukhari 2007) قال ابنُ مالك: "تضمنّ الحديثُ الأولُ حذفَ المعطوفِ للعلم له، فإن التقدير: "اجتنبوا الموبقاتِ: الشركُ بالله والسحرِ وأخواتِها". "وجاز الحذفُ لأنّ (الموبقات) سبعٌ بُيّنت في حديثٍ آخر، واقتُصِرَ في هذا الحديثِ على اثنتين، تنبيهًا على أنّهما أحقُّ بالاجتناب" (Ibn Malik, 1990)... وقال: "ومِنْ حذفِ المعطوف لتبيّنّ معناه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أي فأفطر فعدة من أيام أخر"(Ibn Malik, 2009).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾ (Surah An-Nahl, verse 81) أي تقيكم الحرّ والبرد.

ومنه قول الشاعر:

"كأنّ الحصى مَنْ خَلفها وأمامِها ... إذا نَجَلَتْه رِجْلُها خَذْفُ أعسرا"

(Ibn Hajar 1984, p. 34)، والذي أراه أنّ سعة العربية مستغنية عن اشتراط النحويين ومنهم ابن مالك، في جواز حذف العطف إذا عُلِم، فقد حُذف المعطوف دون أن يكون في الكلام إشارة أو إيماءة إلى حذفه، ولكنه معروف في الفهم، والعارفون بفنون القول يدركون هذا، والذي ورد في قوله تعالى شاهد على ما ذهبت إليه.

رجوعُ ضميرِ مؤنثٍ إلى مُذكر:

ومنه قول رسولنا الكريم: "ما العمل في أيّامٍ أفضلُ منها في هذه الأيامِ: قالوا ولا الجهادُ في سبيل الله؟ قال: ولا الجهاد في سبيل، إلا رجلٌ خرج يخاطر في نفسه وماله فلم يرجعْ بشيء" (Bukhari, 2007)، قال ابن مالك: "في هذا الحديث إشكالٌ من جهتين: إحداهما عودُ ضميرٍ مؤنثٍ في "منها" إلى العمل، وهو مذكر. والثانية: استثناء رجل من الجهاد، وإبداله منه مع تباين جنسيهما" (Ibn Malik, 1990).

"فأما الأول فوجهه أنّ الألفَ واللام في العملِ لاستغراق الجنس، فصارَ بهما فيه عموم مصحح لتأوله بجمع، كغيره من أسماءِ

الأجناسِ المقرونةِ بالألفِ واللام الجنسية. ولذلك يُستثنى منه، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (Surat Al-Asr, verses 2-3)، ويوصفُ بما يوصفُ به الجمع، كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾ (Surah Luqman, verse 24). وكقولِ العربِ: أهلك الناسَ الدرهمُ البيض والدينار الحُمر" (Ibn Malik, 1990).

فكما جاز أنْ يوصف بِما يوصف به الجمعُ لما حدث فيه العموم، كذلك يجوز أن يعادَ إليه ضميرٌ كضمير الجمعِ، فيقال: الدينارُ بها هلكَ كثيرٌ من الناس، لأنّه في تأويلِ الدنانير، وما العملُ في أيامٍ أفضل منها في هذه الأيام لأنّه في تأويلِ الأعمال. ويجوزُ أن يكونَ أُنّثَ ضميرَ العمل لتأويله بحسنه، كما أوَّلَ "الكتاب" بصحيفة. مَن قال: أتتْه كتابي (Ibn Malik, 2009).

"وأمّا الثاني "فالوجه فيه أنّه على تقديرِ: ولا الجهادُ إلا جهادَ رجلٍ، ثم حذفَ المضافَ وأُقيم المضافُ إليه مقامه والأصلُ فيه: ولا الجهادُ إلا الجهادُ" (Ibn Hisham, 2003).

اتصال نون الوقاية باسم الفاعل"

ومنها قول صلى الله عليه وسلم لليهود "فهل أنتم صادقوني" (Bukhari, 2007)، قال ابن مالك: "مقتضى. الدليل أن تصحب نون الوقاية. الأسماء المعربة المضافة إلى ياءِ المتكلمِ لنفيها. خفاءُ الإعراب" (Ibn Malik, 1992) "فلما منعوها ذلكَ كان كأصلٍ متروكٍ فنبّهوا عليه في بعض الأسماءِ المعربةِ المشابهة للفعل" (Al-Suyuti 1966)، من ذلك قول الشاعر:

وليس بمُعييني وفي الناسِ مُمتِعٌ صديقٌ إذا أعيا عليَّ صديقُ

وكقوله الآخر:

وليسَ الموافينى ليُرفَدَ خائباً فإنّ له أضعافَ ما كانَ أمّلا

أقولُ: إذا كنّا نُضعِّف القيمة اللغوية لهذه المسألة بورودها في هذين البيتين، على أن ذلك قد يَعرضُ للشعر، وأن الشاعرَ ممتحن بمواده اللغوية، أقول: إذا كان هذا فماذا نقول في ورود هذه المسألة في لغة الحديث في قوله الرسول الكريم "فهلْ أنتمْ صادِقُوني"، مِنَ العلمِ أن نقول: إن العربية وسعتْ هذه المسألة، وكان على أهل الدرس في كلام العرب أن يقفوا عليها، قال ابن مالك: "ولما كان لأفعلِ التفضيل شبه بفعلِ التعجب، اتصلت به النونُ المذكورةُ أيضًا في قولِ النبي صلى اللهُ عليه وسلّم: "غيرُ الدّجالِ أخوفَني عليكم" (Al-Nawawi, 1999). "والأصل فيه: أخوفُ مخوفاتي عليكم، فحذفَ المضافَ.إلى الياء، وأقيْمتْ هي مقامه، فاتصل (أخوف) بها مقرونةً بالنون، كما اتّصلَ (مَعيْ) و(المُوافي) بها في البيتين المذكورين" (Ibn Malik, 1992).

حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشرط:

وردت أحاديث كثيرة كثيرة كلها دليل على صحة هذه القاعدة:

ومنه قولُ الرسولِ –صلّى اللهُ عليه وسلم- لسعدٍ رضي اللهُ عنه: "إنّك إنْ تركتَ ولدُك أغنياء خيرٌ مِن أن تتركهم عالة" (Bukhari, 2007)، وقوله –صلى الله عليه وسلم– لأُبَي بن كعب: "فإنْ جاء صاحُبها، وإلا استمتعْ بها" (ibid, p. 177).

قال ابنُ مالك: "تضمن الحديث الأولُ حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشرط، فإنّ الأصلَ إنْ تركت ولدك أغنياءٌ فهو خيرٌ، وهو مما زعم النحويون أنه مخصوصٌ بالضرورةِ، وليس مخصوصًا بها، بل يكثرُ استعمالُه في الشعر، ويقل في غيره" (Ibn Malik, 2009).

أقول: إن وروده في غير الشعر يثبت سعة فنون القول في العربية، ولعل هذا في حقيقته يدخل في باب الإيجاز الذي هو ملاك البلاغة. لقد جاء في خطبة بشر بن المعتمر: البلاغة الإيجاز، إن من ورود هذا في غير الشعر ما تضمنه الحديثُ المذكورُ قراءة طاووس: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ (Surah Al-Baqarah, verse: 220)أي أصلحَ لهم فهو خير.

قالَ ابن مالك: "ومن خصّ هذا الحذفَ بالشعرِ حادَ عن التحقيق، وضيَّقَ حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر القليل، وهو فيه كثير" (Ibn Malik, 1990).

ومن الشواهدِ الشعرية قول الشاعر: (Al-Marzouqi, 1983)

أَأُبيُّ لا تبعدْ وليس بخالدٍ حيٌّ، ومن تُصِب المنون بعيدُ

ومثله (ibid, p. 36):

فهل أنا إلاّ مثلُ سَيّقةِ العِدى إنِ استقدمت نَحرٌ وإنْ جَبَأت عَقرُ

ومثله (Sibawayh, 1988):

بني ثُعَلٍ لا تُنكعوا العَنْز شِربَها بني ثُعل من ينكَع العنز ظالـمُ

قال ابن مالك: "وإذا حَذَفْتَ الفاء والمبتدأ معًا، ولم يخص ذلك بالشعر فحذف الفاء بعدها أولى بالجواز وألاُ يخصّ بالشعر"، فلو قيل في الكلام: "إن استَعَنْتَ أنت مُعان، لم أمنعه. إلا أنّه لم أجده مستعملًا والمبتدأ مذكور إلا في شعرٍ" (Ibn Malik, 2009) كقول الشاعر:

منْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها والشرُّ بالشرِّ عندَ الله مثلان

"ومثل حذفِ المبتدأ مقرونًا بفاء الجواب، حذفه مقرونًا بواو الحال، ما رواه عمر بن أبي سلمة: "رأيت رسولَ الله صلى اللهُ عليه وسلم يصلي قي ثوبٍ واحد، مشتملٌ به، في بيت أم سلمة" (Bukhari, 2007)، برفع (مشتمل) (Ibn Yaish, 2001).

إنها عربية واسعة تشمل ما هو جارٍ على القاعدة، فاشٍ مستفيض، كما تشمل ما يخالف القاعدة مما هو قليل أو أنه لغة وليس خاصًّا بالشعر، وجملة هذا ينبغي أن يقف عليه الدارسون ليعرفوا وجوه القول، وألا يقعوا في دائرة التصحيح.

حذف الفاء في جواب أما:

ومنه قول رسولنا الكريم: "أما بعدُ، ما بالُ رجالٍ، يشترطون شروطًا ليستْ في كتاب الله" (Bukhari, 2007) وقوله صلى اللهُ عليه وسلم: "أمّا موسى كأنّي أنظرُ إليه إذ انحدرَ في الوادي" (ibid, p. 467) قال ابن مالك: "(أمّا) حرفٌ قائمٌ مقامَ أداة الشرطِ، والفعلُ الذي يليها" (Ibn Malik, 1990)، "لذلك يقدرها النحويون بـ (مهما. يكن من شيء) وحقُّ المتصلِ بالمتصل. بها أنْ تصحبه الفاء" (Ibn Malik, 2009)، نحو: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا. فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ (Surah Al-Hijr, verse 32).

"ولا تحذفُ الفاء غالباً إلا في شعر، أو في قولٍ أغنى عنه مقوله، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ (Surah Al-Imran, verse 132)، أي فيقال لهم: أكفرتم. "ومن حذفِها في الشعر قول الشاعر:

فأما القتال لا قتال لديكم ولكنّ سيراً في عراضِ المراكبِ

أراد: فلا قتالَ لديكم، فحذف الفاء لإقامة الوزن" (Ibn Malik, 2009).

أقول: إذا كنا نحمل قول الشاعر على ضرورة، فهل لنا مثل هذا في غير الشعر، وقد ورد في لغة التنزيل ولغة الحديث؟ ولو أننا حملناه على وجه تقتضيه البلاغة لكان لنا ذلك، فالإيجاز الذي هو بلاغة اقتضى ذلك كما في الآية الكريمة.

وقد انتهى ابن مالك إلى شيء أراد أن يكون نقدًا لمنهج النحاة فقال: "وقد خولفتِ القاعدةٌ في هذه. الأحاديثِ، فعُلم بتحقيقِ عدم التضييقِ، وإنّ من خصّه بالشعر، أو بالصورة المعنّية من النثر، مقصّرٌ في فتواه، عاجزٌ عن نُصرةِ دعواه" (Ibn Malik, 1992).

في استعمال "إذ" مكان "إذا" والعكس:

ومنه قولُ ورقةَ بن نوفل: "ياليتني أكونُ حياً إذ يخرجُك قومُك، فقال رسول الله. صلى الله عليه وسلم: "أوَ مُخرجيَّ همْ "(Bukhari 2007).

استعملَ فيه (إذ) موافقة لـ (إذا) في إفادةِ الاستعمال، وهو استعمالٌ صحيحٌ غفِل عن التنبيه إليه أكثرُ النحويين" (Ibn Malik 1992).

أقول: الذي في كتب النحو أنّ (إذ) ظرف للزمان الماضي، و(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، ولم يشيروا إلى أن (إذ) قد تأت. في موضع (إذا) في إفادة الاستقبال، من هذا قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (Surah Maryam, verse 39) وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ﴾ (Surah Ghafir, verse 19).

كما استعملتْ (إذ). بمعنى(إذا) استُعملت (إذا) بمعنى (إذ) كقولِه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي الأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ (Surah Al-Imran, verse 156) ومثل هذا كثير في القرآن الكريم.

في تشبيه "متى" بـ "إذا" وإهمالها:

كقوله –صلّى الله عليه وسلم– لعليّ وفاطمةَ –رضي الله عنهما: "إذا أخذتما مضاجعكما وتكبرا أربعًا وثلاثين، وتُسبّحا ثلاثًا وثلاثين، وتحمّدا ثلاثًا وثلاثين" (Bukhari, 2007).

وهو في النثرِ نادرٌ، وفي الشعرِ كثيرٌ، وفي تشبيه (متى) بـ (إذ) وإهمالها، قول عائشة –رضي الله عنها–: "إنّ أبا بكرٍ رجلٌ أسيف، وإنّه متى يقوم مقامك لا يُسمِعُ الناس" (Bukhari, 2007).

والحقيقة: أن هذا الذي كان في كلام رسول الله، وكلام عائشة وكلام طائفةٍ من الأصحاب ما أظنه من الكلام القليل، وإن الرسول الكريم كان متعمدًا أن يقول شيئًا يخالف به نظام ما يقوله جمهرة العرب في تلك الحقبة المتقدمة، بل إني لأذهب إلى عكس هذا، وأقرر أن هذا كان مما يدرج به العرب، وإن المعرب يملك من سعة العربية فيقول ما بدا له مما كان مسموعًا، وأقول أيضًا: ويندرج في هذه السعة ما كان من حمل (إنْ) الشرطية على (لو) في رفعِ الفعلِ بعدها، وحملهم (لو) على (إنْ) في الجزمِ بها.

فمن رفعِ الفعلِ بعد (إن) حملًا على (لو) قراءةُ طلحة: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ﴾ (Surah Maryam, verse 26) بسكونِ الياء وتخفيفِ النون، "فأثبتَ نون الرفع في فعلِ الشرط بعد" إنْ "مؤكدة بـ (ما) حملاً على (لو)" (Ibn Malik, 1990).

ومن الجزمِ بـ (لو) حملاً على (إن) قول الشاعر:

لو تَعُدْ حين فرَّ قومكَ بي كنتَ في الأمنِ في أعزِّ مكانِ

رفع المستثنى بعد إلا:

منه ما رواه أبو هريرةَ –رضي اللهُ عنه– قال: سمعتُ رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم– يقول: "كل أمتي معافىً إلا المجاهرون" (Bukhari, 2007).

قال ابن مالك: "حقُّ المستثنى بعد (إلا) من كلامٍ تامٍ موجبٍ أن يُنصبَ مفردًا كان، أو مكملًا معناه بما بعده" (Ibn Malik, 2009).

فالمفرد نحو قول الله تعالى:﴿الْأَخِلَّاء يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ (Surat Al-Shura, verse 76)، والمكمل معناه بما بعده نحو: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾ (Surah Al-Hijr, verse 59). "ولا يعرفُ أكثر البصريين من المتأخرين في هذا النوع إلا النصبَ، وقد أغفلوا وروده مرفوعًا بالابتداء، ثابتَ الخبرِ ومحذوفه" (Hassan, 1974).

فمن ثابتِ الخبر قولُ ابن أبي قتادة :"أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرمْ"، و(إلا) بمعنى (لكن) و(أبو قتادة) مبتدأ، و(لم يحرم) خبره.

ونظيره من كتاب الله عز وجل قراءة ابنِ كثير وأبي عمرو: ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ (Surah Hud, verse 81). فـ "مرأتُك" مبتدأ، والجملة بعده خبره ولا يصحُ أن يجعل "امرأتك" بدلاً من "أحدٍ" لأنها لم تسرْ معه، ليتضمنها ضمير المخاطبين، ودلّ على أنّها لم تسرْ معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله الذين أمر أن يُسْرَى بهم، وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأنْقال: لم يُسْرَ بها، ولكنها شعرتْ بالعذابِ فتبعتهم ثم التفتتْ فهلكت" (Ibn Malik, 1992).

وعلى تقديرِ صحةِ هذا، فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله: ولا يلتفت منكم أحد، وهذا والحمد لله بين والاعتراف بصحته متعيّن.

وفي المبتدأ الثابتِ الخبرُ بعد (إلا) ما جاء في المسانيد، من قولِ النبي –صلى الله عليه وسلم–: "ما للشياطين من سلاحٍ، أبلغ في الصالحين من النساءِ، إلا المتزوجون. أولئك المطهرون المبَّرؤون مِن الخنا" (ibid, p. 43).

وجعلَ ابن خروف، من هذا القبيل، قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾ [سورة النور، الآية 24] ومن أمثلةِ سيبويه في هذا النوعِ: "لأفعلنّ كذا إلا جُلّه أن أفعل كذا" (Ibn Kharouf, 1996).

"ومن الابتداءِ بعد (إلا) محذوف الخبر، قولُ –النبي صلى الله عليه وسلم– "ولا تدري نفس بأي أرضٍ تموتُ إلا اللهُ" أي لكن الله يعلمُ بأي أرض تموتُ كلُّ نفس. "وبمثل هذا تأويل القراء قراءة بعضهم (فشربوا منه إلا القليلٌ منهم)، أي إلا قليلٌ منهم لم يشربوا" (Ibn Malik, 1990).

وللكوفيين في هذا الذي. يفتقرُ إلى تقدير مذهب آخر، وهو أن يجعلوا (إلا) حرفَ. عطف، وما بعدها معطوفٌ على ما قبلها" (Al-Suyuti, 1966).

أقول: هذا الذي وقفا عليه من المشكلات النحوية لم يظهر واضحًا في مصنفات النحويين، ولا سيما ما كان من ذلك في لغة الحديث الشريف، وهو من غير شك يظهر سعة العربية التي قد تأبى لما أقّرّوا من قواعد بحجة ما ذهبوا إليه من شيوعها وفُشوّها في العربية.

العدول عن التثنية إلى المفرد

في توجيه قول "أمرنا أن نخرج الحُيَّضِ يوم العيدين"" (Bukhari, 2007).

أقول: وهذا يندرج في باب التخفيف، فالأصل "يومي **العيدين**" والعدول عن التثنية إلى المفرد يندرج في مسألة التخفيف. قال ابن مالك: "في هذا الحديثِ. توحيدُ" اليوم "المضاف إلى "**العيدين**" وهو في المعنى مثنىً ولو رُوِي بلفظِ التثنيةِ، على الأصل وبلفظ الجمع، لأمُن اللَّبس، لجاز، وفيه ثلاثة أوجه: فمن الواردِ بإفرادٍ، ما في حديثِ الوضوء من قول الراوي: "ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما" (Ibn Dawood, 2009). ومنه حكى الفراءُ من قولِ بعضِ العرب: "أكلت رأس شاتين" (Ibn Malik, 2009).

"ومنه قول الشاعر:

حمامةَ بطن الواديين ترنَّمي سقاك من الغُرِ الوادي مَطِيرها

ومن الواردِ بلفظِ التثنيةِ قول الشاعر:

فتخالسا نفسَيهما بنوافذٍ كنوافذِالحُبُط التي لا تُرقَعُ

(Ibn Malik, 1990). ومن الوارد بلفظ الجمعِ قول الرسول –صلى الله عليه وسلّمَ–: "إزرة المؤمن إلى أنصافِ ساقيه" (Ibn Hanbal, 2001).

"ويلحق بهذا توحيد المثنى المعبَّر عنه بواحدٍ، كالتعبيرِ عن الأذنين والعينين بحاسَّة، فإجراء هذا النوع مجرى الواحد جائزٌ، كقوله –صلى الله عليه وسلم–: "من أقرى القرى أن يرى عينيه ما لم تَرَ" (Bukhari, p. 245)، ولو راعى اللفظ لقال: ما لم تَرَيا" (Al-Suyuti, 1966). ومثل الحديث قول الشاعر:

وكأنّ في العينين حَبَّ قَرَنْفُلِ أو سُنْبُلا كُحِلت به فانهَلَّتِ

(Al-Marzouqi, 1983)

أقول: إن التخفيف يكون في النثر والنظم، وهو في النثر أكثر، ذلك إن الناظم قد يبتعد عما يفرضه التخفيف بسبب قيود النظم.

في توجيه "تَرَى" بالرفع مع كونها جوابًا للشرط"

وذلك في قولِ أمّ حارثةَ: "وإنْ تكنْ الأخرى تَرَى ما أصنع" (Bukhari, 2007)، وترى مضارع (رأيت) بمعنى (رأى) وهو نظيرٌ قولِ أبي جهل: "متى. يراك الناس"، "وكما جاز رفع (يراك) لإبهام (متى) وتشبيها لها بـ (إذا) كذلك جاز هنا رفع (قرى) لأنّه جوابٌ والجوابُ قد يرفع، وإن كان الشرطُ مجزومَ اللفظ كقراءةِ طلحة بن سليمان ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْت﴾ (Surat Al-Nisa, verse 78)".

(Al-Mubarrad, 1994)

أقول: ورفع (متى) لم يكن رفعًا، وإنما حكم التخفيف بمد الفتحة وتولّد الألف يحقق ضربًا من التخفيف لا يقتصر على الحذف، وليس إثبات الألف في "ترى" شيئًا يتصل بالإعراب رفعًا، بل إن ذلك شيء يقتضيه الأداء.

خاتمة:

وبعد، فهذه جملة وقفات كانت لي في حديث الرسول –صلى الله عليه وسلم– مما كان لي كما كان لابن مالك، وقبله آخرون، منها فوائد جمة تدلنا على أن الدرس النحوي لم يفد كثيرًا من هذه اللغة العالية، وإذا كان النحاة المتقدمون قد فاتهم مما كان ينبغي أن يقال في لغة التنزيل، فهل لنا بعد كل هذا أن تقتصر على ما أثبت في المصنفات النحوية إذا أردنا أن نقيم بناءً تاريخيًّا لهذه اللغة الشريفة.

فقوّة التّراكيب اللّغويّة، وفصاحة الكلمات، ووضوح الدّلالة تدفعنا إلى إعادة النظر مرة أخرى في دراسة هذه اللغة، فسمات الكلام الفصيح، والبيان البليغ، أن يكون متين التّراكيب واضح الدّلالة، ولا يمنع ذلك ما ورد من كلام عن غريب الحديث، وما أُلّف فيه من كُتُب؛ فإنَّ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– كان أفصح العرب، وكان يُحدّث الوفود، والقبائل بلهجاتهم.

إنّ الكثير مما يعرض للعربية المعاصرة مما ندرجه في باب الخطأ حينًا، ثم نتجاوز هذا فنلجأ إلى القول بالتطور حينًا آخر، يكون له أن نصله بشيء من المواد التاريخية، وبذلك نسلم من الزلل، ولا تُسرَع إلى تصحيح الخطأ الذي خاض فيه مَنْ لم يكن له زاد وفير.

وهذا ما يدعو إلى استثارة هِمَم الباحثين والدّارسين إلى توجيه بحوثهم إلى نظام الجُملة في الحديث الشّريف، ونحوه، وبنائه اللّغويّ، لعلّها أن تكشف أنظارًا لُغويّة جديدة غير مسبوقة لم تستوعبها القواعد النَّحْويّة المُدوَّنة.

References

- Abu Dawood (2009), Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Sunan Abi Daoud, Dar Al-Risala, Riyadh.
- Abu Khader (2015) Nasir al-Din, The Language of the Noble Prophet’s Hadith in the Light of the Pragmatics of Muwatta’ Arabic Grammar as a Model, Journal of Human Sciences issued by Birzeit University in Volume 26.
- Al-Bukhari (2007), Muhammad bin Ismail, Al-Jami Al-Sahih, Dar Al-Turath, Cairo.
- Al-Dhabi (1983), Al-Mufaddaliyat, Diwan Al-Mufdaliyat, Al-Khanji Press, Cairo.
- Al-Istrestabadi (1998), Al-Radi, Explanation of Kafia Ibn Al-Hajib, investigation by Emil Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.
- Al-Marzouqi (2011) Ahmed bin Muhammad bin Al-Hassan, Explanation of Hamasa, Dar Al-Maarif, Cairo.
- Al-Mubarrad (1994), Muhammad bin Yazid, investigator: Muhammad Abd al-Khaleq Azimah, Heritage Revival Committee.
- Al-Nawawi (1999) Abu Zakariya Muhyiddin Yahya bin Sharaf, Explanation of Sahih Muslim, Dar Ihya al-Turath, Cairo.
- Al-Suyuti (1198) Jalal Al-Din, investigation: Ahmed Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.
- Al-Suyuti (1966) Jalal Al-Din, Evidence of the Singer, Arab Heritage Committee, Cairo.
- Al-Zamakhshari (1999), Jarallah, Al-Mofassal in the Craft of Syntax, investigation: Emil Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.
- Bin Thabit Hassan (1994) Divan Hassan Bin Thabit, investigation: Abdel-Muhanna, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut.
- Hassan (1974), Abbas, Al-Wafi Grammar, Dar Al-Maarif, Cairo.
- Ibn Al-Jawzi (1987) Abdul Rahman bin Ali. Al-Masanid Mosque, investigation: Ali Hassan Al-Bawab, Dar Al-Rasheed, Baghdad.
- Ibn Hajar Imru' al-Qais (1984) Diwan Imru' al-Qais, investigation: Muhammad Abu al-Fadl, Dar al-Ma'arif, Baghdad.
- Ibn Hanbal (2001) Abu Abdullah Ahmad bin Muhammad, Musnad Imam Ahmad. Investigator: Shoaib Al-Arnaout and others, Al-Resala Foundation. Cairo.
- Ibn Kharouf (1995), Ali bin Muhammad, Explanation of the Book of Sibawayh, Islamic Call College, Tripoli, Libya.
- Ibn Malik (1990), Jamal Al-Din, Explanation of Facilitating Benefits, Dar Hajar for Publishing and Distribution, Riyadh.
- Ibn Malik (1992), Jamal al-Din, Explanation Evidence, World of Books, Beirut.
- Ibn Malik (2009), Jamal Al-Din, Millennium, People's Library, Beirut.
- -Ibn Yaish (2001), Muwaffaq al-Din, Sharh al-Mufassal, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-.- Ibn Hisham (1991) Jamal Al-Din, Mughni Al-Labib, investigation: Muhammad Fakhoury, Dar Al-Jil, Beirut.
- Sibawayh (1988) Amr bin Othman, Al-Kitab, Al-Khanji Library, Cairo.
- The Holy Quran